تنظر اليوم الخميس، الدائرة الأولى بمحكمة القضاء الإداري، برئاسة المستشار عبد السلام النجار نائب رئيس مجلس الدولة، 29 طعناً للمطالبة ببطلان وإلغاء قرار الدكتور محمد مرسى رئيس الجمهورية بعودة مجلس الشعب للعمل، وهو القرار الذي تم وقفه بعد حكم المحكمة الدستورية العليا.

وجاء على رأس مقيمي هذه الدعاوى كل من أبو العز الحريري، عضو مجلس الشعب المنحل، ووائل حمدي وإبراهيم فكرى والروبي جمعة وعاصم قنديل ونبيل غابريال ومحمد عامر حلمي وأشرف مصيلحي المحامون.

وأكد مقيمو الدعاوى، أن هذا القرار خالف حكم المحكمة الدستورية العليا الصادر ببطلان قانون انتخابات مجلس الشعب، وأن قرار الدكتور مرسى يعد انتهاكاً لدولة القانون والدستور التي أقسم عليها عند أداءه اليمين الدستورية، وانتهاكاً لنص المادة 49 من قانون المحكمة الدستورية، والتي أكدت أن أحكام المحكمة ملزمة لجميع سلطات الدولة.

كما تنظر اليوم نفس الدائرة بمحكمة القضاء الإداري، برئاسة المستشار عبد السلام النجار، نائب رئيس مجلس الدولة الطعون التي أقامها عدد من المحامين، والتي تطالب ببطلان الإعلان الدستوري المكمل، الصادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

وكان عدد من المحامين أقاموا دعاوى تطالب ببطلان الإعلان الدستوري المكمل، مؤكدين أنه بنجاح ثورة 25 يناير، وتنحي الرئيس المخلوع، يجب بالضرورة الحتمية تطبيق نص المادة 84 من دستور 1971 بتولى رئيس المحكمة الدستورية العليا، مهام رئيس الجمهورية، بعد تخلي الرئيس عن منصبه كرئيس للسلطة التنفيذية، وحل مجلسي الشعب والشورى.

واعتبروا أن دور المجلس الأعلى للقوات المسلحة، يقتصر على حماية الثورة ومكتسباتها، ولا يتعدى ذلك إلى تولى مقاليد الحكم ورئاسة الجمهورية، لأنها معقودة لرئيس المحكمة الدستورية العليا بحكم الدستور.

وأشاروا إلى أن القرار الإداري الصادر بالدعوة للاستفتاء في 19 مارس 2011 قرار منعدم لصدوره من غير مختص، لأن الدعوة للاستفتاء يجب أن توجه من القائم بمهام رئيس الجمهورية، وهو رئيس المحكمة الدستورية العليا، وليس المجلس العسكري، لأنه غير ذي صفة.

وطالب خالد على المحامي، والمرشح السابق في انتخابات رئاسة الجمهورية، بإصدار حكم بعرض الإعلان الدستوري المكمل على الشعب المصري للاستفتاء عليه، مشيراً في مرافعته إلى أن الإعلان الدستوري المكمل يؤسس لنظام جديد يحاول أن يجعل القوة لغير القانون ويسلب من رئيس الجمهورية المنتخب العديد من صلاحياته.

كما تنظر مجلس القضاء الإداري اليوم دعوى حل الجمعية التأسيسية الثانية، وذلك بعد أن تم تأجيله في الجلسة الماضية بسبب رد هيئة المحكمة .

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 19/07/2012

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammedfarag.com